

**أكتشاف 400 جثة في مقابر جماعية في دونيتسك و«الأمن والتعاون» تبدأ مراقبة خطوط التماس**

## ضحايا بقصف أوكراني واشتباكات عنيفة شرق البلاد



خلال نقل جثامين المقبرة الجماعية

قتل ما لا يقل عن 12 شخصاً أمس في قصف للقوات الأوكرانية طاول بعض المناطق في مدينة دونيتسك شرق البلاد، وذلك إثر سقوط قذيفة على محطة للحافلات في المدينة، وجراء قصف طاول إحدى المدارس بالمدينة.

ووصف قسطنطين دولغوف مفوض الخارجية الروسية لشؤون حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، قصف القوات الأوكرانية لمدرسة في مدينة دونيتسك شرق البلاد بـ«الانتهاك الجسيم» لحقوق الإنسان. وأشار دولغوف إلى أن العسكريين الأوكرانيين يواصلون استهداف المواقع في المدينة، لافتاً إلى أن «مدرسة قُصفت ومواقع مدنية أخرى... التلاميذ كانوا سعداء في أول أيام العام الدراسي في المنطقة، لكن هذا اليوم مر عليهم تحت القصف».

بعد العثور على المقابر الجماعية للسكان المدنيين قرب مدينة دونيتسك ما تزال هناك أكثر من 400 جثة مجهولة الهوية في مشارح المدينة.

وقال المدافع عن حقوق الإنسان إينارس غراونديش، الذي زار ضمن مجموعة من ثمانية خبراء من مختلف دول الاتحاد الأوروبي ومرافقة ممثلين عن جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، موقعين للمقابر الجماعية، قال إن القتلى كانوا مستلقين تحت طبقة رقيقة من التراب. وأضاف في حديث لصحيفة «روسييسكايا غازيتا» نشرته أمس أنه كان من الواضح أن الجثث أُلقيت بعجالة في الحفرة.

وتجري أجهزة أمن دونيتسك عمليات استخراج الجثث مع توثيق كل جثة مستخرجة، ويجري الكشف عنها ومن ثم إرسالها إلى المشرحة.

وقال المدافع عن حقوق الإنسان إنه يوجد الآن «أكثر من 400 جثة في مشارح مدينة دونيتسك، ومن الواضح أن أعدادها ستزداد باضطرار مع

## واشنطن تحذر جوبا من عقوبات دولية

## في حال عدم إبرام اتفاق سلام



مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة

حذرت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة سامنتا باور رئيس جنوب السودان ومسؤول المعارضة هناك من مواجهة عقوبات دولية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام في المحادثات الجارية بأثيوبيا. وأشارت باور إلى محادثات السلام بين الجانبين التي استؤنفت الأسبوع الماضي بوساطة الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا «إيجاد» مشددة على أن هذه الهيئة «تجلس الآن مع الطرفين وتؤكد بوضوح شديد أنه إذا لم تنجح الجولة الحالية من المحادثات، فإن إيجاد ومجلس الأمن سيضطران للتحرك بتلك العقوبات التي تم التوقيع بها منذ فترة طويلة».

وكان القتال اندلع نهاية العام الماضي في جنوب السودان التي استقلت عن السودان عام 2011، وذلك بعد أشهر من التوتر بين رئيس البلاد سلفا كير ونائبه المعزول وخصمه السياسي ريك مشار.

وردت باور على كير الذي تحدث في الأمم المتحدة السبت 27 أيلول عن مخاوف من أن قوات حفظ السلام الأممية تركز عملها على حماية المدنيين بدلاً من بناء الدولة في جنوب السودان بالقول: «أدعو الرئيس كير إلى الخوض في محادثات باقضى درجات الجديدة والإحاح إذا كان يريد أن يكتسب وجود الأمم المتحدة على الأرض

تحركاً في المرحلة الحالية وأن يعود إلى الوظائف التي كان يقوم بها من قبل».

وكان مجلس الأمن فوض قوات حفظ السلام في إيسار الماضي بإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وزاد عدد أفراد هذه القوة في أواخر كانون الأول الماضي إلى 12500 إثر نشوب القتال.

وأتت المواجهات في جنوب السودان إلى مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص وتزوج أكثر من مليون شخص. ودفعت البلاد البالغ تعداد سكانها 11 مليوناً إلى حافة المجاعة. وتقول الأمم المتحدة إن ثلث السكان يمكن أن يواجهوا خطر الموت جوعاً مع نهاية العام.

## البناء



مراقبون لوقف إطلاق النار

العسكريين الأوكرانيين ومقاتلي قوات «الدفاع الشعبي» في جنوب شرقي البلاد.

وفي تصريح متلفز، قال الناطق باسم هيئة الأمن والدفاع القومي الأوكراني أندريه ليسينكو إن فرق التفاوض ومجموعات المراقبين لم تصل إلى المنطقة بعد، موضحاً أنها ستبدأ عملها أمس. وأشار إلى أن المجموعات المذكورة ستؤدي مهمتها عن طريق دوريات طول خطوط التماس بين طرفي النزاع.

وكانت مجموعة الاتصال بشأن التسوية في أوكرانيا (أوكرانيا، روسيا، منظمة الأمن والتعاو في أوروبا) قد تبنت 20 أيلول في العاصمة البيلاروسية مينسك مذكرة لوقف النار تضم 9 بنود. وتقضي الوثيقة بحظر استخدام جميع أنواع الأسلحة وسحب كل من الطرفين أسلحة يزيد عيارها من 100 ميلليمتر على مسافة 15 كلم من خطوط التماس. وتم تكليف منظمة الأمن والتعاون مراقبة التزام الطرفين بنود المذكرة.

وفي اللقاء السابق لمجموعة الاتصال الذي عقد 5 أيلول في مينسك جرى توقيع بروتوكول حول التسوية السلمية للنزاع في جنوب شرقي أوكرانيا، من أهم بنوده وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وفي 3 أيلول طرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطته لحل النزاع في المنطقة، والتي تقتضي وقف جميع المجموعات المسلحة هجومها في جنوب شرق البلاد وسحب جميع القوات إلى مسافة آمنة من المدن والبلدات، وتأمين مراقبة دولية لتمسك الطرفين بوقف إطلاق النار، وعدم استخدام الطائرات الحربية ضد مدنيين، وتبادل الأسرى بين الجانبين بطريقة «الجميع مقابل الجميع». إضافة إلى فتح ممرات إنسانية وإرسال فرق ترميم إلى منطقة النزاع لإعادة بناء مواقع البنية التحتية.

## تظاهرات في كاتالونيا

## ضد تجميد الاستفتاء على الاستقلال



تظاهر الآلاف في إقليم كاتالونيا الإسباني ضد قرار المحكمة الدستورية بتجميد الاستفتاء على استقلال الإقليم.

وكانت حكومة كاتالونيا قالت إنها ستعلق حملتها من أجل الاستفتاء وتحاول أن تبطل قرار المحكمة الدستورية. إلا أن الحكومة الإسبانية طلبت تجميد الاستفتاء بعد أن طلبت المحكمة الدستورية وقتاً لدراسة القضية، وفي غضون ذلك يجب أن تتوقف الحملة الدعائية للاستفتاء.

وقال فرانسيس هومس المتحدث باسم حكومة كاتالونيا إن الحكومة مصممة على المضي قدماً في الاستفتاء.

وقد نظم التظاهرة «التجمع الوطني الكاتالوني» الذي يقود حملة من أجل الاستقلال، وقال كارمي فوركاديل أحد رؤساء التجمع: «لن يوقفنا الثلج ولا المطر ولا

## دوليات 13

### بريطانيا تقترح قوانين

**تمنع «المتطرفين الإسلاميين»**

### من الظهور في وسائل الإعلام

قالت وزيرة الداخلية البريطانية تريزا ماي إنها «تقترح فرض قوانين جديدة تحد من ظهور المتطرفين على شاشات التلفاز أو نشر آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي حتى لو لم يقدموا على حرق القانون.

وأكدت ماي خلال كلمة ألقتها خلال المؤتمر السنوي لحزب المحافظين أن هذه القوانين الجديدة تستهدف الدعاة الإسلاميين.

وأشارت في كلمتها إلى أنه في حال إعادة انتخابها العام المقبل، فإن حزب المحافظين سيعمل على سنّ قوانين جديدة تمنع «الأشخاص الذين ينشرون الكراهية السامة» من الحصول على منبر لنشر هذه الآراء.

وقال مصدر: «أضحى التطرف من أهم الموضوعات في بريطانيا لا سيما بعد انضمام الفئات من البريطانيين للقتال إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط». وأوضح أن أيًا من هذه الاقتراحات لن يصبح قانونًا قريباً حتى لو فاز حزب المحافظين بالانتخابات المقبلة، إذ إن بعض أعضاء الحزب من ذوي التوجهات الليبرالية عبروا عن رفضهم منع المتطرفين من التعبير عن آرائهم ومطالبوا بمواجهتهم.

وكانت بريطانيا رفعت مستوى التهديد الذي تواجهه إلى «خطير» بعدما كان في مستوى «كبير»، وذلك رداً على التطورات بشأن النزاعين في العراق وسورية، بحسب ما قالت وزيرة الداخلية، تريزا ماي.

ويذكر أن مستوى «خطير» هو فاني أعلى مستوى للتهاب ضد تهديدات يمكن أن يتعرض لها الأمن القومي البريطاني.

### كاميرون: قلبي لن ينفطر

### إذا خرجنا من الاتحاد الأوروبي

قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، إن «قلبه لن ينفطر» إذا خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأن كان يفضل بقاءها مع إصلاح الاتحاد بموجب تسوية جديدة مع بروكسيل. وكان رئيس الوزراء وعد بإعادة التفاوض على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قبل مسالة البقاء أو الخروج من الاتحاد على الناخبين في استفتاء عام 2017.

وسئل كاميرون عن التعبير الذي استخدمه من قبل حين قال في وقت سابق من الشهر أن «قلبه سينفطر» إذا استقل الاسكتلنديون عن المملكة المتحدة فقال: «مشاعري أقوى ألف مرة تجاه مملكتنا المتحدة منها تجاه الاتحاد الأوروبي».

وحين سألته إذاعة «بي بي سي» عما إذا كان قلبه سينفطر إذا تركت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، أضاف: «المملكة المتحدة مسألة تفتقر القلب، وهذه مسألة على درجة عالية من الأهمية، ما الأفضل لمملكتنا المتحدة... وكيف نحصل على أفضل اتفاق لبريطانيا... هذا هو ما يهمني؟». وقال كاميرون إن «علاقة بلاده بالاتحاد الأوروبي لا تمضي في شكل جيد وأنه لن يجادل من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي إذا لم يكن هذا في مصلحة البلاد، لكنه أوضح أن الخيار الأمثل لبريطانيا هو أن تصلح علاقاتها وتظل عضواً في الاتحاد».

### البرلمان الأسترالي يقرّ قانوناً أمنياً

### يزيد المخاوف بشأن حرية الصحافة

أقر البرلمان الأسترالي أول من أمس مشروع قانون في سلسلة تشريعات طلبتها الحكومة لمنحها مزيداً من الصلاحيات الأمنية لمحاربة «متشددين إسلاميين» على رغم انتقادات بأنها قد تؤدي إلى سجن صحفيين بسبب تغليبهم لمسائل الأمن القومي.

ويعتقدى التشريع الذي أقره مجلس النواب بدعم من حزب العمال المعارض فإن كل من يكشف عن معلومات بشأن «العمليات الخاصة للمخابرات» قد يواجه عقوبة السجن لمدة 10 سنوات.

ويحظر أيضاً تصوير أو نسخ أو الاحتفاظ أو تسجيل مواد للاستخبارات ويوسع إلى حد بعيد سلطة الحكومة لمراقبة أجهزة الكمبيوتر.

لكن لجنة حماية الصحفيين قالت إنها تشعر بالقلق لأن «التشريع لا يتضمن استثناء للصحافيين وهو ما قد يعني سجنهم لمدة تصل إلى عشر سنوات ببساطة لتغليبهم أمورا تتعلق بالأمن القومي».

وقال يوب دبتر المتحدث باسم اللجنة في بيان: «تشريع الأمن القومي هذا ومسودات تشريعات أخرى تثير قلقاً كبيراً إزاء الاتجاه الذي تتحرك نحوه أستراليا». وتابع أن هذه التشريعات ستعيق بشكل كبير التغطية الصحافية، مضيفاً: «نحس المشرعين على إضافة الضمانات اللازمة لحماية الصحافيين ومن يكشف عن معلومات».

ومشروع القانون الذي أقره البرلمان اليوم هو الأول في سلسلة تشريعات تهدف إلى تعزيز السلطات الأمنية للحكومة، بما في ذلك اقتراح منح مدير للخلاف بجرم أي مواطن أسترالي يسافر إلى أي منطقة في الخارج حال إعلان الحكومة خطراً على السفر إليها.

### المحكمة الجنائية الدولية تصرّ

### على متول رئيس كينيا أمامها

رفضت المحكمة الجنائية الدولية طلب الرئيس الكيني أوهورو كينياتا عدم حضور جلسة الاستماع التي تعقدتها المحكمة في الثامن من تشرين الأول الجاري.

ويترك كينياتا التهم الموجهة إليه بتدبير مذابح عرقية وقعت بعد انتخابات عام 2007، وراح ضحيتها 1200 شخص.

ورفض القضاة طلب كينياتا تأجيل جلسة الاستماع أو التحدث للمحكمة عن طريق الفيديو، وأصروا على حضوره شخصياً لمقر المحكمة في لاهاي، بهولندا. وكانت المحاكمة قد أجلت مرات من قبل.

وبرر محامو كينياتا طلبه بعدم الحضور لمقر المحكمة بانشغاله بارتباطات أخرى في أوغندا تزامناً مع موعد الجلسة، واقترحوا تأجيل المحاكمة أو ظهور الرئيس الكيني عبر الفيديو. لكن هيئة المحكمة رفضت الطلب، وقالت إن الأمور التي تنظرها المحكمة شديدة الخطورة، وتمس المصالح والأصحابيا بشكل مباشر.

وقالت هيئة المحكمة في بيان إن «الهيئة اتفقت بغالبية أعضائها على أن العدالة تقتضي حضور المتهم بشخصه للمحكمة».

وكانت المحكمة قد أجلت بدء محاكمة كينياتا في أيلول الماضي، بعدما قال المحققون إن الحكومة الكينية لم تسلمهم عدداً من الوثائق المهمة.

وتهدف جلسة الاستماع في الثامن من الشهر الجاري إلى تحديد موعد للمحاكمة. ويعسر محامو كينياتا على ضرورة إسقاط التهم الموجهة إليه لعدم وجود أدلة.

وانتخب كينياتا رئيساً عام 2013، على رغم التهم المنسوبة إليه. ويقول المحللون إنه حول الاتهامات إلى صالحه، بتصويرها على أنها تدخل خارجي

في شؤون كينيا الداخلية.

وفي عام 2007، كان كينياتا حليفاً للرئيس السابق موي كيباكي الذي فاز في انتخابات الرئاسة آنذاك على رغم ادعاءات منافسه رايبا أودينغا بوقوع تزوير. واتخذت الخلافات شكلاً عنيفاً، بوقوع عمليات تصفية عرقية، إذ استهدف أعضاء مجموعة كيبوكو العرقية، التي ينتمي إليها كينياتا وكيباكي، المعتنقين للمجموعات العرقية الأخرى.

ويقود نائب كينياتا ويليام روتو تهماً مماثلة، على رغم مساندته لأودينغا وقت وقوع أعمال العنف.

### محاكمة أعضاء «الشريعة بلجيكا»

### بتهمة إرسال مسلحين إلى سورية

طلب الادعاء في بلجيكا إنزال عقوبة السجن مدة 15 سنة في حق فؤاد بلقاسم، مسؤول تنظيم «الشريعة بلجيكا» المشتبه بتورطه في تجنيد مسلحين وإرسالهم إلى سورية.

وفي مراجعة أمام محكمة الجنج في مدينة أنتويربن شمال البلاد، استعرضت المدعية العامة آن فرانس هيكلية «الشريعة بلجيكا» وإيديولوجية هذا التنظيم السلفي ونشاطات أعضائه في مختلف المدن البلجيكية، وخصوصاً في أنتويربن ومحيط بروكسيل، منذ عام 2010.

وأشارت فرانس إلى أن هدف التنظيم هو إسقاط الدولة البلجيكية واستبدالها بدولة إسلامية، مضيفة أن التنظيم يرى في المشاركة في القتال ضد الحكومة السورية أحد الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

وأضافت أن الشباب المجندين من قبل «الشريعة بلجيكا» انضموا في جبهات القتال في سورية إلى المجموعات الأكثر عنفاً ومتصلة بكل من «القاعدة» والدولة الإسلامية» وأن بعضهم ارتكبوا جرائم بشعة.

يشار إلى أن ثمانية من نشطاء التنظيم ملطوا في المحاكمة التي بدأت الاثنين 29 أيلول، فيما يشتبه بأن آخرين لا يزالون موجودين في سورية حيث قتل عدد من أعضائه في المعارك.

